الأمم المتحدة

A/HRC/36/24

الجمعية العامة

Distr.: General
30 June 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والثلاثون
١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال المؤقت
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقييم منتصف المدة لتنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٢٧، يقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في سياق المرحلة الثالثة للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠١٥-٢٠١٩). ويوجز التقرير المعلومات الواردة من ٢٠ دولة، من أصل ٣٦ بلداً، ومن ١٨ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ويخلص إلى بعض الاستنتاجات من أجل تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

GE.17-10929(A)
1710929

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- أعلنت الجمعية العامة في قرارها ١١٣/٥٩ ألف، عن إطلاق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره مبادرة عالمية من أجل النهوض بتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات. ويتألف البرنامج من مراحل متعاقبة، تركز كل مرحلة منها على قطاعات محددة. وقد تركز اهتمام المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) على إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهج مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، وتركز اهتمام المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مرحلة التعليم العالي، وتوفير التثقيف التدريب في مجال حقوق الإنسان للمعلمين والمربين والموظفين المدنيين والمسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين والأفراد العسكريين. وجرى تقييم المرحلتين الأولى والثانية في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ على التوالي.

٢- وقد قرر مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٥/٢٤، أن تتركز المرحلة الثالثة من البرنامج (٢٠١٥-٢٠١٩) على تعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية، وتشجيع توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للإعلاميين والصحفيين. وطلب المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) إعداد خطة عمل (A/HRC/27/28)، تتضمن إرشادات عملية بشأن التنفيذ على الصعيد الوطني. وفي قراره ١٢/٢٧، اعتمد مجلس حقوق الإنسان خطة العمل، وشجع الدول على تنفيذها، وطلب إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى دورتها السادسة والثلاثين تقريراً مرحلياً لمنتصف المدة عن تنفيذ المرحلة الثالثة.

٣- وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧ على التوالي، وجهت المفوضية السامية مذكرات شفوية إلى الدول ورسائل إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تدعوها فيها إلى تقديم أية معلومات ذات صلة. وبحلول ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، كانت ٢٠ حكومة و١٨ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من ٣٦ بلداً قد استجابت للنداء (انظر المرفق)[(١)].

٤- ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، التي أبلغ عنها حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد رتّبت حسب هيكل خطة العمل للمرحلة الثالثة من البرنامج العالمي: حيث يعرض الجزء الأول الإجراءات المتخذة لتعزيز تنفيذ أنشطة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في القطاعات موضع التركيز في المرحلتين الأولى والثانية، بينما يسلط الجزء الثاني الضوء على الإجراءات المتخذة لتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان للإعلاميين والصحفيين. وأخيراً، تعرض الاستنتاجات المتعلقة بمواصلة التنفيذ.

(١) ستتاح الورقات على الموقع الشبكي للمفوضية السامية، على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/Education/Training/WPHRE/ThirdPhase/Pages/ProgressReport3rdPhase.aspx.

ثانياً- الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لتعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج العالمي

ألف- الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية

٥- قدّم عدد من الدول تقارير عن استراتيجياتها أو خطط عملها العامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد استندت *السياسات الوطنية المتعددة المتعلقة بحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠* في دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى منجزات *الخطط الوطنية المتعددة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣*، التي وضعتها وزارة التعليم بالتنسيق مع وزارة العدل ومكتب أمين المظالم، بدعم تقني من المفوضية السامية. وفي فنلندا، تضمنت خطة العمل الوطنية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١٧، التي استنارت صياغتها بالمشورة المقدمة من مركز حقوق الإنسان الفنلندي، جزءاً خاصاً بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن أربعة مواضيع رئيسية. وسلطت إيطاليا الضوء على خطة عمل وطنية أقرت بموجب مرسوم رئاسي صادر في عام ٢٠١٦، وتعالج الخطة مسألة حقوق الأطفال، كما تهدف إلى تحسين نوعية التعليم وترقية تدريب المعلمين. وأفادت ناميبيا أن إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ يتضمن أنشطة تهدف إلى إدماج حقوق الإنسان في مناهج التعليم على جميع المستويات.

٦- وفي عام ٢٠١٧ شرع أمين المظالم في الأرجنتين في وضع وتنفيذ برنامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان موجه إلى جميع مستويات نظام التعليم والمعلمين والإداريين والمنظمات غير الحكومية وفي عام ٢٠١٦ أشركت غواتيمالا منظمات المجتمع المدني في استعراض سياستها الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، بهدف إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهج التعليم على جميع المستويات وفي برامج تدريب الموظفين المدنيين. وأكد الاستعراض ضرورة منح الأولوية لتدريب الموظفين المدنيين في مجال حقوق الإنسان، وأن تعالج هذه المسألة في سياسة حقوق الإنسان المقرر وضعها في عام ٢٠١٨. وأبلغت هندوراس عن وضع برنامج شامل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان يتضمن تنظيم دورات لتدريب المدربين والمتابعة من خلال التقييم وتطوير مواد للتثقيف. وبلغ مجموع الأشخاص الذين شملهم البرنامج في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ أكثر من ٢٣ ألف فرد، من بينهم طلاب وموظفون في الخدمة المدنية وأفراد مكلفون بإنفاذ القانون ومسؤولون عسكريون وسجناء ومنظمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني وإعلاميون. وفي أوروغواي، أجيزت، في عام ٢٠١٦، خطة وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، جرى إعدادها عن طريق عملية تشاورية واسعة النطاق شملت مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم العالي والتدريب المهني؛ وسيجري تقييم تنفيذها في عام ٢٠١٨.

باء- مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي

السياسات وتدابير التنفيذ ذات الصلة

٧- سلط بعض المستجيبين الضوء على السياسات والأطر القانونية التي تعزز إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظمها التعليمية. ويتضمن القانون المتعلق بالتعليم الابتدائي

والثانوي في سلوفينيا أهدافاً متصلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وقد حظيت هذه الأهداف أيضاً بالأولوية في استراتيجيتها للشؤون الخارجية منذ عام ٢٠١٥. وأفادت بولندا، فيما يتصل بالإصلاح الهيكلي لنظام التعليم، في عام ٢٠١٦، بأن وزارة التعليم الوطني قد طورت مناهج أساسية جديدة وضمنتها تفاصيل بشأن تعزيز احترام حقوق الإنسان بوصفه من أهداف التعليم الرئيسية، وحددت محتوى مناهج التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وسلطت إيطاليا الضوء على التشريعات التي اعتمدت في عام ٢٠١٥ بشأن إصلاح النظام المدرسي، والتي تهدف إلى تعزيز إعمال الحق في التعليم وتحسين نوعيته، بوسائل تشمل تدريس قيم حقوق الإنسان. وفي شيلي، أتاحت عملية إصلاح التعليم الجارية منذ عام ٢٠١٤ الفرصة لإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج، ولا سيما من خلال سن القانون رقم ٢٠٩١١ لسنة ٢٠١٦، المتعلق بوضع خطة التثقيف بشأن المواطنة. وقد أعادت الخطة إدخال مادة التربية الوطنية وشؤون المواطنة وما يتصل بذلك من تدريب للمعلمين قبل بدء الخدمة وفي أثنائها ضمن المناهج الإلزامية بالمدارس على الصعيد الوطني، في هيئة مشروع مشترك مع عدد من الجامعات. وتشمل المواضيع ذات الصلة التعليم المتبادل بين الثقافات، ولا سيما فيما يتعلق بالشعوب الأصلية والمهاجرين، ومكافحة القوالب النمطية والأحكام المسبقة من منظور جنساني، والاستراتيجيات الشاملة للجميع فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٨- وفي ألمانيا يعتبر التعليم من أجل تعزيز حقوق الإنسان والتسامح والمواطنة الديمقراطية من القيم الأساسية المنصوص عليها في التشريعات الاتحادية: حيث تحدد كل ولاية مواضيعها الخاصة بها التي تركز على حقوق الإنسان وتوفر للمدارس المواد والكتب المدرسية ذات الصلة. وقد أبرز المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بالولايات مرات عديدة أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وشرع في إصدار أوامر ومراسيم على مستوى الولايات بناء على ذلك. وأشارت ناميبيا إلى قوانين وأطر عمل وطنية تعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتشجع على تهيئة بيئة مواتية وآمنة للتعلم في المدارس؛ وهي تشمل مشروع قانون التعليم لسنة ٢٠١٥، وقانون رعاية وحماية الطفل لسنة ٢٠١٥، والإطار الوطني للمدارس الآمنة، والبرنامج الصحي المدرسي المتكامل لسنة ٢٠١٦. وسلطت صربيا الضوء على استراتيجيتها لتطوير التعليم لسنة ٢٠٢٠، وقانون أسس نظام التعليم الذي يوفر إطاراً لتقديم خدمات تعليم جيد شامل للجميع وغير تمييزي ويتضمن التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ونقحت المكسيك في عام ٢٠١٥ الدليل الوطني لإعداد وإصدار القواعد التنفيذية لبرامج قطاع التعليم، كي يشمل المبادئ المتعلقة بالحقوق الجنسانية وحقوق الإنسان، وأجرت، في سياق عملية إصلاح نظام التعليم الجارية، استعراضاً لموضوع التربية الوطنية والأخلاقية من حيث المحتوى والمنهجية، واستعرضت أيضاً الكتب المدرسية المتعلقة بموضوعي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وشهد عام ٢٠١٦ إدراج تلك المواضيع أيضاً في مناهج مختلفة على مستوى التعليم الثانوي.

٩- وأبلغ المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان بأن حقوق الإنسان قد أدرجت ضمن الأهداف المحددة للمدارس الثانوية العليا في الدانمرك لسنة ٢٠١٦، عن طريق قانون جديد يؤكد وجوب أن تطوّر جميع المدارس الثانوية العليا، وكذلك البرامج التحضيرية العليا للامتحانات العامة والتجارية والتقنية، المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان ومبادئ احترام حقوق الإنسان وتعززها. وسلط المعهد الضوء أيضاً على خطة العمل الحكومية الرامية إلى منع تسلط الأقران وسط

الأطفال ومكافحته، وعلى قانون جديد نفّذ في عام ٢٠١٧ لتوفير الحماية من التسلط في أوساط الأطفال والشباب. وأدت نتيجة دراسة استقصائية عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس المهنية الثانوية إلى أن تصدر هولندا مرسوماً بشأن الامتحانات والمؤهلات في مجال التعليم المهني، يقتضي أن تدرج تلك المدارس موضوع حقوق الإنسان في مناهجها الدراسية ابتداء من ٢٠١٦. وأشارت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا إلى أن نمو جهود التثقيف في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦ قد يعود في جزء منه إلى تعديل أدخل على القانون المتعلق برفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، في ما يتعلق بالتدريب الإلزامي بشأن حقوق أولئك الأشخاص. وسلطت دولة بوليفيا المتعددة القوميات الضوء على سلسلة من القوانين التي تدعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٠- وفي غواتيمالا، أوضحت دراسة أجراها مكتب النائب العام في عام ٢٠١٥، افتقار نظام التعليم إلى أية مناهج بشأن حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٦، قدم فريق تقني يضم ممثلين عن مكتب النائب العام، والمعهد الدولي للمصالحة الاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب حقوق الإنسان التابع لمطرانية غواتيمالا، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، إلى وزارة التعليم خطة من أجل تعزيز مادة التثقيف المتعلق بالمواطنة. وتتضمن تلك الخطة إرشادات لتدريس مواضيع من قبيل الذاكرة التاريخية، والتعددية الثقافية وحقوق الإنسان، وسيشارك ١ ٢٠٠ معلم في تطبيقها في المرحلة التجريبية، في عام ٢٠١٧. وقدم مكتب النائب العام أيضاً معلومات عن برامج ذات صلة أبلغت عنها وزارة التعليم، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للتثقيف في مجال المواطنة، التي تتكون من برامج لتدريب المعلمين، وأنشطة لتطوير المواد التعليمية، وعمليات رصد وتقييم.

عمليات وأدوات التعليم والتعلم

١١- أفادت عدة دول بأن حقوق الإنسان تدرَّس في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وفي البوسنة والهرسك، أدخلت دورة تثقيفية بعنوان "الديمقراطية وحقوق الإنسان" في هيئة مادة خارج نطاق المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية. وفي المدارس الثانوية بالاتحاد الروسي، أدرجت في مناهج الدراسات الاجتماعية ومادة التاريخ دورات تثقيفية بشأن مبادئ حقوق الإنسان والمعايير القانونية والآليات الفعالة لحماية حقوق الإنسان. وتهدف تلك الدورات إلى تنمية مهارات الطلاب في التحليل النقدي للحالات المتعلقة بحقوق الإنسان وإشراكهم في حوار بناء بشأن إيجاد حلول للمنازعات. وأدخلت صربيا منهجاً تعليمياً جديداً يتضمن مادة التربية الوطنية وحقوق الإنسان، وعززت قدرات المعلمين على إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع جوانب أنشطة التعلم الطلابية. وسلط مفوض حقوق الإنسان في أذربيجان الضوء على برنامج تثقيفي لطلاب المدارس الثانوية من خلال نهج الأقران، مع التركيز على حقوق الطفل، بدعم من وزارة التعليم، حيث يجري تدريب الطلاب على تقديم إحاطات عن حقوق الإنسان للصفوف الدنيا. وفي الأرجنتين، أدرِجت دراسة حقوق الإنسان في هيئة محتوى معرفي في مختلف المواد الدراسية في المدارس الابتدائية، وبصفة خاصة في إطار مادتي التربية الأخلاقية والتربية الوطنية في المدارس الثانوية؛ وسلط أمين المظالم الضوء على مشاريع مختلفة تشمل مبادرة دعم التعليم التي يناقش فيها طلاب المدارس الثانوية مسائل من

قبيل المساواة بين الجنسين والتمييز، وعلى تنظيم حملة على مستوى المدارس الثانوية بشأن مسألة الاتجار بالبشر.

١٢- وأبرزت الدول أيضاً ما تقوم به وزارات التعليم فيها من أجل تنقيح مناهج التعليم على الصعيد الوطني. وفي ناميبيا، نقحت وزارة التعليم والفنون والثقافة المنهج الوطني للمهارات الحياتية، الذي أدمج فيه التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والذي يغطي مسائل من قبيل احترام التنوع وحرية الأديان. وفي ألمانيا، أدرجت تدابير التثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار إصلاح المناهج والمبادئ التوجيهية. وفي قطر، كفلت وزارة التربية والتعليم العالي إدماج مبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية الوطنية. وأبلغ مركز حقوق الإنسان الفنلندي عن إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الجديدة للتعليم الأساسي. وفي إطار مذكرة تفاهم مع وزارة التعليم، أعربت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان عن تأييدها للوزارة في مسألة إدماج حقوق الإنسان في مناهج التعليم على جميع المستويات. وفي هندوراس، في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، أدى اتفاق بين وزارة حقوق الإنسان والعدل والحوكمة وشؤون اللامركزية ووزارة التعليم إلى تنقيح المناهج الأساسية الوطنية بغرض إدماج حقوق الإنسان فيها، إضافة إلى تحقيق هدف منع العنف في المدارس. وأشارت المؤسسة الدانمركية لحقوق الإنسان إلى تقرير وزير الأطفال والتعليم والمساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٦، الذي عرض توصيات بشأن تحسين المناهج التربوية لمؤسسات التعليم النهارية استناداً إلى أحكام اتفاقية حقوق الطفل.

١٣- واتخذت أيضاً إجراءات لتنقيح المناهج الدراسية استجابة للتطورات المجتمعية، في سياق حركة المهاجرين واللاجئين مثلاً. وفي ألمانيا، اعتمدت المنظمات المعنية بالمهاجرين ودُور نشر الكتب المدرسية إعلاناً مشتركاً بشأن عكس نموذج يمثّل التنوع الثقافي والتكامل والهجرة من خلال وسائط الإعلام التثقيفية، بما في ذلك استنساخ الكتب المدرسية، استجابة لدخول عدد كبير من اللاجئين إلى البلد في العامين الماضيين. وتعمل صربيا على إعداد الصورة النهائية لدليل خاص بالمدارس، بالإضافة إلى برنامج لتدريب المعلمين مرتبط بذلك، بهدف إنشاء آليات لدعم أطفال المهاجرين واللاجئين. وأعدت سلوفينيا ٤٠ ألف نسخة من ورقة عمل بعنوان "أطفال اللاجئين" بغية التوعية بحقوق أولئك الأطفال. ووفرت وزارة الخارجية، منذ عام ٢٠٠٥، الدعم لتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان لقرابة ١٩٠ ألف طفل في ٢٦ بلداً، من خلال مشروع "حقوقنا".

١٤- ونفذت بعض الدول مبادرات محددة. ففي صربيا، يتضمن برنامج لبناء قدرات اللجان المشتركة بين الوزارات، مبادئ أساسية لحقوق الإنسان ذات صلة باحترام حقوق الطفل ومنع التمييز والعنف وكفالة مشاركة الطلاب في عمليات صنع القرار. وشاركت في ذلك البرنامج عشر مدارس نموذجية وطورت خطط عمل مدرسية من أجل تعزيز حقوق الطفل. وفي إكوادور، أعد مكتب أمين المظالم، في سياق اتفاق له مع وزارة التعليم في ما يتصل ببرنامج الوزارة بشأن "مشاركة الطلاب"، دليلاً بغرض تعزيز مفهوم حقوق الإنسان في أوساط المراهقين في الفئة العمرية ١٤-١٨ عاماً. وفي إيطاليا شهد عام ٢٠١٥ توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم والجامعات والبحوث ومنظمة شيتادينانزاتيفا (Cittadinanzattiva)، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز المشاركة في شؤون المواطنة، من أجل تنفيذ برامج للتثقيف في مجالي

حقوق الإنسان والتربية الوطنية. وفي الأرجنتين، نشرت وزارة العدل وحقوق الإنسان، في عام ٢٠١٥، كتيباً مسلياً للأطفال والمراهقين بعنوان "أنا ألعب من أجل حقوقي"، دعماً للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والكتاب متاح أيضاً على الإنترنت. وأشارت قطر إلى برامج وزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٥- وأبلغ بعض المستجيبين عن جهود في مجالي البحث وتبادل المعارف. وأجرت صربيا بحوثاً بشأن العنف القائم على نوع الجنس في المدارس بغية تحديد استراتيجيات للوقاية والتدخل. وأشار المركز الفنلندي لحقوق الإنسان إلى دراسته الوطنية الأساسية بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان لسنة ٢٠١٢، التي لا تزال توفر الإرشاد لأعمال المركز ذات الصلة. وفي هنغاريا، شكَّل مكتب المفوض المعني بالحقوق الأساسية، في عام ٢٠١٥، فرقة عمل مكونة من رؤساء مؤسسات مختلفة. ويجتمع أعضاء فرقة العمل هذه مرة على الأقل في العام لتبادل الخبرات المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة من أجل الأطفال والشباب. وتنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا مجلساً استشارياً سنوياً بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان لمؤسسات التعليم، يجتمع من خلاله مسؤولون معنيون بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان من وزارة التربية والتعليم وممثلون لمكاتب التعليم في ١٧ محافظة ومدينة ضخمة، من أجل تبادل الممارسات الجيدة وتحديد فرص التعاون. وأجرت اللجنة دراسة عن الدورات ذات الصلة بحقوق الإنسان في ٣٠٠ جامعة، وعرضت استنتاجاتها مشفوعة بتوصياتها على مجلس التعليم الاستشاري؛ كما أنشأت ستة مراكز للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على نطاق البلد. وفي المكسيك، جرى إعداد مواد من أجل تنفيذ دراسات استقصائية بشأن الحياة المدرسية ومعالجة المسائل الجنسانية ومسائل حقوق الإنسان أيضاً. وأجرت مؤسسات التعليم، في عام ٢٠١٦، دراسة استقصائية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الثانوية. ونظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مصر، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، عدداً من الأنشطة التدريبية للمعلمين، من بينها حلقات عمل لتبادل الخبرات.

تثقيف المعلمين وغيرهم من الموظفين وتطوير قدراتهم المهنية

١٦- أشار عدد من المستجيبين إلى إدماج حقوق الإنسان في مواد تدريب المعلمين. وسلطت بولندا الضوء على برامج وأنشطة تدريب للمدرسين التابعين لوزارة التعليم الوطني بهدف تعزيز معارفهم المتعلقة بحقوق الإنسان وترقية مهاراتهم اللازمة لإنجاز مهمة التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وطورت الوزارة، بالاشتراك مع وزارة الشؤون الخارجية، دورة تعلم إلكتروني للمدرسين بشأن التعليم على الصعيد العالمي، مع تكريس جزء خاص منها للمشاركة ومسائل حقوق الإنسان. وفي إسرائيل، نفذت وزارة التعليم عدداً من برامج تدريب المعلمين التي تهدف إلى تعزيز المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة والتسامح والتعايش وسط الطلاب، علاوة على توضيح كيفية التعامل مع العنصرية واستخدام مواد التثقيف في مجال حقوق الإنسان بفعالية. وذكرت ألمانيا أن معظم الولايات اتخذت تدابير خاصة لإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في خطط تدريب المعلمين أثناء العمل. وتلقت مؤسسات التعليم العالي أيضاً دعماً من الحكومة الاتحادية من أجل تطوير مفاهيم ابتكارية لدورات تدريب المعلمين وتحسين نوعيتها، بوسائل تشمل إدماج المسائل المتعلقة بتنوع وشمول التعليم في سياق تزايد اللاجئين وسط سكانها. ونفذت أوروغواي مشاريع مختلفة بهدف تعزيز تثقيف المعلمين والمربين في مجال حقوق

الإنسان؛ وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت السلطات وثيقة بعنوان "الأولويات والتوجيه في مقترح عام ٢٠١٧"، تتعلق بتدريب جميع المعلمين والمربين في البلد، وتشمل حقوق الإنسان بوصفها محوراً رئيسياً، إلى جانب مسائل التنوع والتثقيف الجنسي، في ما يخص جميع البرامج ذات الصلة.

١٧- وأشار بعض المستجيبين إلى مبادرات محددة للمعلمين والمربين. وطور أمين المظالم في إكوادور برنامجاً لتدريب المعلمين في مجال حقوق الإنسان بغرض تزويدهم بالمهارات المتعلقة بالمنهجيات ذات الصلة، علاوة على منحهم القدرة على تحديد أوجه الضعف في مجال حقوق الإنسان من خلال عملهم وإحالة الحالات ذات الصلة إلى أمين المظالم. وقد شارك قرابة ١٤٠ مدرساً من مناطق مختلفة في هذا البرنامج ذي المرحلتين، الذي يتألف من دورة عن طريق المشاركة الشخصية المباشرة تليها دورة للتعلم عن بعد، بغية تعزيز التعلم من الناحيتين النظرية والتطبيقية. ودربت البوسنة والهرسك، من خلال شبكة المربيين المعروفة باسم المركز التعليمي للديمقراطية وحقوق الإنسان (CIVITAS)، ١٧٠ ٣٧ معلماً على تدريس مادتي الديمقراطية وحقوق الإنسان باستخدام منهجية تفاعلية. وسلطت لجنة حقوق الإنسان في أوغندا الضوء على ما لديها من تدريب للمعلمين في مجالات حقوق الإنسان وحقوق الطفل والحق في التعليم وحقوق الإنسان الخاصة بالفئات الضعيفة. وأشارت صربيا إلى أن تدريب المعلمين يشمل مواضيع مثل المساواة واحترام التنوع، وأن برنامج درجة الماجستير في سياسات التعليم، حديث النشأة في جامعتي بلغراد وكَراغويفاتش، يشمل مواضيع من ذلك القبيل. وأشارت أيضاً إلى عدد من برامج تدريب المعلمين في مجال حقوق الإنسان، ومن بينها مشروع بشأن التثقيف في مجال حقوق الطفل ينفذه مركز حقوق الطفل في مدينة أوجيتسي الذي يدرب المعلمين في مجالات حقوق الطفل والمواضيع ذات الصلة. ونفذت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا عدداً من البرامج لتدريب المعلمين والمربين في مجال حقوق الإنسان، ويستغرق البرنامج منها ثمانية أيام. وشكل خريجو هذه البرامج التدريبية قاعدة تضم عدداً مرموقاً من المدربين في مجال حقوق الإنسان. كما عقدت حلقة عمل للمعلمين والمربين ومؤلفي الكتب المدرسية والمسؤولين الحكوميين على الصعيد المحلي، بشأن إعداد كتب مدرسية مراعية لحقوق الإنسان، استناداً إلى بحوث أجرتها اللجنة في عام ٢٠١٥ عن الكيفية التي يظهر بها التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان في الكتب المدرسية. وأبلغت موناكو أن معلميها تلقوا التدريب في فرنسا، حيث تتوافر نماذج مناسبة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وسلطت المكسيك الضوء على ثروة من أنشطة تثقيف العاملين في المدارس في مجال حقوق الإنسان، شملت تدريب أكثر من ١٦٠ ألفاً من الأفراد العاملين في وزارة التعليم العام، في عام ٢٠١٥، في مجالات التدريس والشؤون الإدارية والتنظيمية التي شملت مسائل من قبيل المساواة بين الجنسين والعنف الجنساني والتمييز والتحرش الجنسي وحقوق الإنسان. وفي سياق برنامج لتطوير المهارات المهنية للمعلمين، شارك أكثر من ٦٠ ألفاً من المعلمين وغيرهم من العاملين في المدارس، من بينهم مفتشون ومشرفون، في برامج تدريب بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتعليم المشترك بين الثقافات والقضاء على العنف. وعزز البرنامج الوطني للتعايش في المدارس، الذي نفذ في سياق السياسة الوطنية المتعلقة بخلو المدارس من تسلط الأقران، توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للعاملين في المدارس وتطوير المواد ذات الصلة بذلك. وفي الأرجنتين، أدخلت وزارة التعليم والرياضة، في مناهج المعهد الوطني لتدريب المعلمين التابع لها، مادة تخصص متطورة جديدة في مجالي التعليم وحقوق الإنسان للمعلمين على جميع مستويات نظام التعليم، بصفة مشروع مشترك مع وزارة العدل وحقوق الإنسان.

١٨- ووصف كثير من المستجيبين إجراءات اتخذت من أجل إصدار موارد ومواد ونشرها لدعم تدريب المعلمين وتطوير قدراتهم المهنية. وأشار المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان إلى تعاونه مع كليات تدريب المعلمين على وضع دورة دراسية اختيارية في مجال تدريس حقوق الإنسان، وقد طبّقت هذه الدورة حتى الآن في اثنتين من الكليات. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، أصدرت لجنة المساواة وحقوق الإنسان مورداً تعليمياً للمدارس الثانوية بعنوان "المساواة في الحقوق والاحترام"، يتألف من مخططات للدروس وتسجيلات بالفيديو وغير ذلك من موارد التدريب للمدرسين. وعملت صربيا مع اليونيسيف على وضع وترجمة مجموعة كتيبات تتكون من ١٤ دليلاً مهنياً عن التعليم الشامل للجميع، على أساس احترام حقوق الإنسان مع التركيز على حقوق الطفل والطلاب ذوي الإعاقة. وأعدت أيضاً كتيبات إرشادية لتدريب المعلمين في مجالي حقوق الطفل ومنع العنف الجنساني في المدارس، وأنشأت منبراً إلكترونياً يضم موارد لدعم المعلمين. ويعمل المعهد الهولندي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمات معنية بحقوق الإنسان ومنظمات تعليمية، على تطوير مجموعة أدوات للتثقيف بشأن حقوق الإنسان في المدارس، من المقرر أن يبدأ استخدامها في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٦، منح المركز الفنلندي لحقوق الإنسان الأولوية لتطوير مواد لتثقيف المعلمين والموظفين المدنيين في مجال حقوق الإنسان، تشمل مواد تتعلق بالمناهج الأساسية الوطنية الجديدة، وسلسلة محاضرات بشأن مسائل حقوق الإنسان، وآليات موجهة إلى المعلمين والصحفيين والموظفين المدنيين. وفي هنغاريا، أنشأ مكتب المفوض المعني بالحقوق الأساسية منبراً مواضيعياً إعلامياً معنياً بحقوق الطفل، يشتمل على طائفة واسعة من المعلومات ومواد التدريس من أجل أن يستخدمها المعلمون والآباء والأمهات. وطورت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا مواد للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ونشرتها، بما في ذلك كتب مدرسية ومواد تدريب ودورات للتعلم الإلكتروني، وموارد أخرى إلكترونية للمعلمين والمربين؛ كما بذلت جهداً لكفالة أن يتاح بعض تلك المواد للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٩- وأبلغت بعض الدول عن إدماج مسألة احترام حقوق الإنسان في إجراءات اعتماد المعلمين ومدونات السلوك الخاصة بهم. وفي صربيا، مثلاً، تسلط معايير مهنة التدريس التي اعتمدت في عام ٢٠١١، الضوء على مسؤولية المعلمين تجاه إعمال قيم حقوق الإنسان في عملهم المهني وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقامت مؤسسة تحسين التعليم أيضاً منذ وقت قريب، بوصفها مسؤولة عن اعتماد برامج التطوير المهني، باعتماد ثمانية برامج بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

بيئة التعلم

٢٠- بذِلت أيضاً جهود لتهيئة بيئة مواتية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال برامج خارجة عن المناهج. وتتاح الفرصة للطلاب في المدارس الألمانية للمشاركة بفعالية في عمليات صنع القرار، مما يشجعهم على ممارسة مراعاة حقوق الإنسان في حياتهم اليومية. وفي أوغندا، قدمت لجنة حقوق الإنسان الدعم للمنتديات المعنية بحقوق الإنسان والسلام في المدارس الثانوية، وتنفذ هذه المنتديات أنشطة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال تقديم عروض مسرحية وموسيقية وتنظيم مناقشات وتنفيذ أنشطة توعية مجتمعية وبث برامج حوار إذاعية. ووقعت لجنة حقوق الإنسان الكورية مذكرات تفاهم مع مكاتب التعليم على مستوى المحافظات

والمدن الضخمة من أجل تأسيس مدارس تراعى فيها حقوق الإنسان، وتعزيز تهيئة بيئات تعلم آمنة، وتنفيذ برامج مشتركة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ونظمت اللجنة أيضاً أنشطة للتثقيف في النوادي الرياضية بغرض تعزيز إيجاد ثقافة رياضية مراعية لحقوق الإنسان في المدارس. ونظم المركز الوطني لحقوق الإنسان في سلوفاكيا أنشطة تثقيفية في المدارس الابتدائية والثانوية، ونفذ دورات تدريبية في إطار مشروعه التعليمي الخاص بالمجتمعات المحلية لطائفة الروما، من أجل إذكاء الوعي بمسائل عدم التمييز وقوانين العمل والاتجار بالبشر. ونظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مصر، بالتنسيق مع وزارة التعليم، عدداً من الأنشطة التثقيفية التي شملت ألعاباً للأطفال ذات صلة بحقوق الإنسان. وفي إسرائيل، تنظم وزارة التعليم احتفالاً سنوياً بيوم حقوق الإنسان، وتركز فيه كل عام على مسألة مختلفة من مسائل حقوق الإنسان، وعلى مناهج ومواد تعليمية ذات صلة باللغتين العبرية والعربية.

٢١- وأشارت بولندا إلى مشروع يهدف إلى إيجاد ساحة للحوار بين الشباب الإسرائيليين والبولنديين من خلال أنشطة تثقيف تكافح معاداة السامية والعنصرية والتعصب. ويسّرت إسرائيل عمليات التبادل بين الطلاب اليهود والطلاب العرب من خلال برامج مختلفة مثل برنامج "العيش معاً"، الذي اشترك فيه طلاب يهود وعرب في تنفيذ أنشطة تثقيفية عن التسامح والتفاهم؛ وبرنامج 'يا سلام' الذي يشتمل على دروس باللغتين العبرية والعربية ويطبق في مدارس يهودية وعربية، كي يتعلم الطلاب لغة وثقافة بعضهما البعض. وأبلغ الاتحاد الروسي عن أنشطة خارجة عن المناهج تتيح إمكانية التفاعل بين الطلاب والمسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين بشأن المسائل القانونية. وفي هنغاريا، تعاون مكتب المفوض المعني بالحقوق الأساسية مع مركز الشباب الأوروبي التابع لمجلس أوروبا على تدريب الشباب ومعلميهم في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق أطفال الأقليات ومكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت. وفي صربيا، خصصت جميع مراكز الاستقبال التي يسجَّل فيها أطفال المهاجرين واللاجئين أماكن تتاح فيها للأطفال والشباب إمكانية ممارسة أنشطة في مجالي التثقيف والدعم النفسي. وفي أوروغواي، توجد مشاريع مختلفة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، موجهة إلى الأطفال والشباب غير المنضوين في نظام التعليم الرسمي، وتنفَّذ في المراكز المجتمعية مثلاً.

جيم- التعليم العالي

٢٢- أفاد كثير من المستجيبين بأن حقوق الإنسان تدرَّس بصورة منتظمة في جامعات عديدة، في هيئة مادة منفردة أو من خلال إدماجها في مواد العلوم السياسية والقانونية والتاريخ والعلوم الإنسانية والفلسفة وعلم النفس وعلم اللاهوت والعلوم الاجتماعية والطبية ومواد التعليم. وفي سلوفينيا، يتلقى الطلاب في عدد من الأقسام بجامعتي ليوبليانا وماريبور، دورات بشأن حماية حقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ويتلقى العاملون في جامعة ماريبور تدريباً في مجال حقوق الإنسان. وأشارت صربيا إلى أن طلاب علم النفس في جامعة بلغراد يدرسون عدة مواد تتعلق بالتعليم الشامل للجميع والتدريس الموجه لصاح الطلاب. وعملت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان بشكل وثيق مع وزارة التعليم العالي والجامعات على تنفيذ ٥١ مذكرة تفاهم وقعتها مع جامعات ومعاهد للتعليم العالي خلال المرحلة الثانية من البرنامج العالمي، بغية إدماج حقوق الإنسان في مناهج ومواد التعليم العالي. وسلط مفوض

حقوق الإنسان في أذربيجان الضوء على مواد تدرَّس في الجامعات عن حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، وأشار إلى أن اللجنة نشرت مجموعة محاضرات جامعية في مجال حقوق الإنسان. وفي المكسيك، أدرجت جامعة العلوم التربوية الوطنية مواضيع حقوق الإنسان في المناهج الدراسية المتعلقة بتعليم الشعوب الأصلية وعلم النفس التربوي، وفي بعض التخصصات الأخرى، في عام ٢٠١٥. وتشمل الدراسة في جامعة العلوم المفتوحة والتعلم عن بعد برامج ومواد تتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والقضاء على العنف، في هيئة عناصر دائمة في جميع مناهجها.

٢٣- ونظم مركز حقوق الإنسان في فنلندا دورة تدريبية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان للمدربين الشباب، في شراكة مع جامعة هآغا - هِليا، وقدم محاضرات ألقاها بعض ضيوفه بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جامعتي هلسنكي وأولو. وفي شيلي، طوَّر المعهد الوطني لحقوق الإنسان وشبكة الأفرقة المعنية بحقوق الإنسان، بموجب اتفاق رسمي بين المعهد وبين وزارة التعليم للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ومن خلال عملية تشاركية، دورة أساسية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، مستعيناً في ذلك بالخبرات الأكاديمية على الصعيد الوطني. وفي نيكاراغوا، نظمت نيابة الدفاع عن حقوق الإنسان، في عام ٢٠١٥، أنشطة للتوعية بحقوق الإنسان لأكثر من ٨٠٠ فرد من طلاب الجامعات. وفي عام ٢٠١٦، نظمت النيابة أيضاً لعامة الجمهور، بدعم من طلاب الجامعات، سلسلة محاضرات وحلقات عمل ومؤتمرات ومنتديات شملت أكثر من ٩ آلاف أفراد.

٢٤- وتوجد في بعض الجامعات أقسام خاصة لتدريس مواد حقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولديها برامج دراسية على مستوى الماجستير والدكتوراه في مجال حقوق الإنسان. وعددت تركيا ١٢ جامعة بها أقسام لتدريس حقوق الإنسان، و٦ جامعات توفر إمكانية نيل درجة الماجستير في مجال حقوق الإنسان، وجامعة واحدة (جامعة هاجيتيبي) توفر إمكانية نيل درجة الدكتوراه في مجال حقوق الإنسان. وأشار مفوض حقوق الإنسان في أذربيجان إلى أن اليونسكو أسست، في عام ٢٠١٦، كرسياً لحقوق الإنسان وقانون الإعلام في جامعة باكو الحكومية. وفي الاتحاد الروسي، يوفر تجمع يضم مؤسسات روسية للتعليم العالي، بالتعاون مع المفوضية السامية، برنامجاً لنيل درجة الماجستير في مجال حقوق الإنسان؛ حيث أكمل ٩٢ طالباً في ستة فصول دراستهم لنيل هذه الدرجة. وتتيح الجامعات في ألمانيا إمكانية نيل درجة الماجستير في مجالات حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والدراسات المتعلقة بالإبادة الجماعية، وبحوث السلام والنزاعات، والعمل الاجتماعي بوصفه من مهن حقوق الإنسان. وفي أوروغواي، أنشئت، في عام ٢٠١٦، وحدة أكاديمية جديدة مكرسة لحقوق الإنسان في جامعة الجمهورية، وهي الجامعة العامة في البلد. وفي غواتيمالا، في عام ٢٠١٦، أنشئت اللجنة العامة لدراسة حقوق الإنسان، التي تضم في عضويتها سلطات أكاديمية وبروفيسورات وطلاباً وأفراداً من النيابة العامة، في إطار جامعة سان كارلوس، من أجل تعزيز دراسات حقوق الإنسان في الجامعة. وفي الأرجنتين، أدرجت جامعات مختلفة مسألة حقوق الإنسان في مناهج دراساتها الجامعية وفوق الجامعية معا: وعلى سبيل المثال، أنشأت جامعة بوينس آيرس مركزا لحقوق الإنسان في كلية الحقوق، بغية إعطاء زخم للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار المهن القانونية، وطوّرت الجامعة الوطنية في لانوس حلقة دراسية إلزامية شاملة لجميع طلابها على جميع المستويات بشأن العدالة وحقوق الإنسان.

٢٥- وتجري بعض مؤسسات التعليم العالي أبحاثاً عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتيسر عمليات الربط الشبكي. وأبرمت لجنة حقوق الإنسان الوطنية في كوريا اتفاقاً مع ١٢ جامعة من أجل توفير الدعم لإنشاء مراكز بحوث بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وبناء شبكات لتبادل المعارف. وطوَّر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مصر، بالتعاون مع اليونسكو والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، مبادئ توجيهية لتثقيف الشباب في مجال الديمقراطية، تشمل فصولاً عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وستنظَّم أنشطة للتدريب على تنفيذ المبادئ التوجيهية في داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والمجالس الوطنية المتخصصة، واليونسكو، ومنظمات المجتمع المدني. وفي المكسيك، طوّرت وزارة التعليم العام، في عام ٢٠١٥، أدوات منهجية لتيسير إدراج منظوري الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان في برامج الدراسات فوق الجامعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبية، وبرامج الدراسات فوق الجامعية في مجالي العلوم الاجتماعية والإنسانية. وفي أذربيجان، أنشأ مفوض حقوق الإنسان شبكة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لتوفير المعلومات بشأن آليات حقوق الإنسان وتنظيم محاضرات وحلقات دراسية بشأن حقوق الإنسان. وفي ألمانيا، توجد في بعض الولايات برامج خاصة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتوفر أقسام حقوق الإنسان في الجامعات الخدمات الاستشارية لها. وأبلغ المعهد الهولندي لحقوق الإنسان عن التعاون بين الجامعات الهولندية والفلمندية بشأن إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهج العمل الاجتماعي. ويجري حالياً إنشاء شبكة لتبادل الممارسات الجيدة والدعوة بنشاط في مختلف الجامعات من أجل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في العمل الاجتماعي.

٢٦- وجرى الإبلاغ أيضاً عن بذل جهود تستهدف طلاب الجامعات خارج إطار المناهج الدراسية لتثقيفهم في مجال حقوق الإنسان، مثل تنظيم الاتحاد الروسي منافسة على الصعيد الوطني في ما يتعلق بجوهر ومنهجية التعليم القانوني، في عام ٢٠١٦، أو تخصيص مكتب مفوض الحقوق الأساسية سلسلة جوائز تمنح لطلاب القانون في هنغاريا. وتعاونت أيضاً رابطة المحامين في الاتحاد الروسي والمفوضية السامية على تطوير ألعاب تعليمية بهدف تعزيز معارف المعلمين ومحاضري الجامعات والموظفين المدنيين والمسؤولين عن إنفاذ القوانين وتطوير مهاراتهم في مجال حماية حقوق الإنسان. وفي الهند، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برامج لتدريب طلاب الجامعات لديها، بغية تعزيز معارفهم في مجالي مسائل حقوق الإنسان وأعمال اللجنة. وبالمثل، تنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا برامج تدريب لطلاب القانون في ١٢ جامعة لديها معهم اتفاقات ذات صلة. وأشار مكتب مفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا إلى برنامج تدريب مماثل ظل ينظمه منذ عام ٢٠٠٩، بالتعاون مع كليات قانون شريكة، وتتاح من خلاله لطلاب القانون فرصة اكتساب خبرة مباشرة في مجال أعمال مكتب المفوض، ومن ثم تطبيق معارفهم المكتسبة عن طريق مهام محددة ينفذونها تحت إشراف موظفي المكتب.

٢٧- وفي سياق تنقل المهاجرين واللاجئين، بذلت جميع الولايات في ألمانيا جهوداً لتيسير حصول اللاجئين على التعليم العالي، وتوجد عدة مبادرات طلابية لدعم إدماجهم، تماشياً مع التزامات الدوائر الأكاديمية الألمانية في مجال حقوق الإنسان. وتجري عدة جامعات أيضاً أبحاثاً بشأن إدماج اللاجئين. وفي سلوفينيا، وفرت استراتيجية إضفاء السمة الدولية على التعليم العالي في البلد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، الإرشاد لأعمال المركز المعني بالتنقل وبرامج التعليم والتدريب

الأوروبية، وهو كيان تابع لوزارة التعليم، نظَّم، في عام ٢٠١٦، دورات تدريبية بشأن الاختلافات الثقافية والأفكار النمطية والتواصل بين الثقافات وتسوية المنازعات الثقافية، حضرها ٥٢ فرداً من أعضاء هيئات التدريس في أربع جامعات.

دال- الموظفون المدنيون

٢٨- فيما يتعلق بتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين المدنيين، يعكف أمين المظالم في إكوادور، منذ عام ٢٠١٤، على وضع منهجية سليمة بالاستناد إلى نهج تشاركية وتجريبية تتمحور حول الإنسان، جرى اختزالها في هيئة مبادئ توجيهية للسياسات، والترويج لها عن طريق تدريب الموظفين داخلياً، وشرحها من خلال كتيبات إرشادية منهجية مثل الدليل المعنون "فلتحيا حقوقي" (*Vivo mis derechos!*)، *والكتيب الإرشادي بشأن التنفيذ من قِبل الميسرين والميسرات*. واستفاد أمين المظالم من هذا العمل ليوفر الإرشاد، في عام ٢٠١٥-٢٠١٦، لأكثر من ٣٦ ألفاً من الأفراد، وبخاصة الموظفين المدنيين ومنظمات المجتمع المدني، من خلال أنشطة تثقيف مختلفة. وفي أوروغواي، وقع المكتب الوطني للخدمة المدنية وأمانة حقوق الإنسان التابعة لرئاسة الجمهورية، في عام ٢٠١٦، اتفاقاً لتعزيز قدرات مسؤولي الإدارة العامة في مجال حقوق الإنسان؛ ومن المقرر في ذلك السياق، تنظيم دورة تدريب عن حقوق الإنسان في سياق السياسات العامة، في عام ٢٠١٧، بدعم تقني من السوق الجنوبية المشتركة. ووفر المعهد الهولندي لحقوق الإنسان الدعم لتدريب المهنيين المعنيين بحقوق الإنسان من العاملين في المجال الاجتماعي، بما في ذلك تدريب المسؤولين في البلديات، عن طريق إنتاج مواد تعليمية بشأن حماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، وإنجاز التدريب على إعمال حقوق الإنسان في مختلف السياقات. وسلطت هندوراس الضوء على مشروع تجريبي نفذ في عام ٢٠١٦، واستهدف سائقي وسائل النقل العام في تيغوسيغالبا وكوماياغويلا، باعتبارهم فئة ذات أولوية من بين الفئات المختلفة المستهدفة وسط الجمهور بالبرنامج الكبير المتعلق بتدريب الموظفين المدنيين، وذلك بسبب اتصالهم المنتظم مع أفراد الجمهور وبخاصة الفئات الضعيفة. ومن المقرر التوسع في ذلك المشروع، الذي حظي بتقييم إيجابي، وتحويله إلى برنامج أوسع نطاقا، في عام ٢٠١٧. وأجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا دراسة عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في ٦٤ مؤسسة لتدريب الموظفين المدنيين والمعلمين. وفي الأرجنتين، أسست وزارة العدل وحقوق الإنسان "مدرسة لحقوق الإنسان"، توفر أنشطة تثقيف يجري تنظيمها بالاشتراك مع رابطات المجتمعات المحلية بغرض استيفاء الاحتياجات المجتمعية، ومجمعاً للتعلم عن بعد يوفر دورات بشأن مسائل حقوق الإنسان، التي تشمل التربية وتنوع الميول الجنسية والتلاقح الثقافي والهجرة.

٢٩- وفي نيكاراغوا، نظمت النيابة العامة، في عام ٢٠١٥، حلقات دراسية ودورات تدريبية عن حقوق الإنسان لأكثر من ٤ آلاف من الموظفين المدنيين، ويشمل هذا العدد موظفين من وزارات التعليم، والصحة، والأسرة، والشؤون الداخلية، والعمل، والشؤون العامة، وموظفين من البلديات، ومن شركة نيكاراغوا لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وقوات الشرطة الوطنية، والجيش الوطني، والمحكمة العليا. ووفرت النيابة العامة أيضاً الدعم للتدريب قبل الخدمة في مجال حقوق الإنسان لطلاب أكاديمية الشرطة والأكاديمية العسكرية. وفي المغرب، عززت وزارة العدل [والحريات]، عن طريق التدريب، قدرات الموظفين القضائيين المسؤولين عن التعامل

مع النساء والأطفال من ضحايا العنف، ونظمت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة تدريباً في مجال حقوق الإنسان لمسؤولين من وزارات الشؤون الداخلية، والصحة، والنقل، ولموظفيها هي، في مجالات تشمل المساواة بين الجنسين بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأفادت النيابة العامة في غواتيمالا أن الحكومة نفذت، خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٥، سلسلة من برامج لتدريب المدربين بشأن مسائل حقوق الإنسان، موجهة إلى هيئات التدريس في كل من كلية السجون وأكاديمية الشرطة، وإلى المسؤولين في وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية وكلية الدراسات القضائية؛ وشارك زهاء ألفين من الموظفين المدنيين في دورات لحقوق الإنسان، في عام ٢٠١٦.

٣٠- وفي سلوفينيا، تتضمن جميع أنشطة التدريب التي ينظمها مركز التدريب القضائي التابع لوزارة العدل، للقضاة وممثلي الادعاء وموظفي مكتب المحامي العام وغيرهم من أفراد الجهاز القضائي، محاضرات عن حماية حقوق الإنسان، تشكل أيضاً الموضوع الرئيسي لدورات تدريبية متخصصة. وقد قام المركز، في إطار البرنامج الأوروبي لتثقيف العاملين في المهن القانونية في مجال حقوق الإنسان، بوضع دورة تعلم إلكتروني وتنظيم مناسبات تدريب للقضاة وكبار المستشارين القضائيين بشأن حقوق العمل. وفي الاتحاد الروسي يتلقى الموظفون المدنيون والمسؤولون في الجهاز القضائي ووكالات إنفاذ القانون بانتظام، دورات تدريبية متقدمة بشأن حقوق الإنسان والآليات الدولية ذات الصلة. وأبلغت تركيا عن ٢٢ نشاطاً تدريبياً للجهاز القضائي على الأقل، في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، مع التركيز على حقوق الإنسان، وعن جهود مماثلة للموظفين العاملين في مجالات التعليم والتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع. ونظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند عدة برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان للموظفين المدنيين، من بينها برنامج مشترك مع معهد الدراسات القانونية الهندي، في نيودلهي، موجه إلى الموظفين القضائيين على مستوى المقاطعات. وسلط مكتب مفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا الضوء على تعاونه منذ أمد طويل مع رابطة القضاة الإداريين الهنغاريين، من أجل تدريب القضاة على طائفة واسعة من مسائل حقوق الإنسان والممارسات القانونية التي تطبقها المحاكم المختصة. وفي مصر، وفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان التدريب في مجال حقوق الإنسان للحقوقيين وموظفي وزارة الشؤون القانونية ومجلس النواب، بما في ذلك تدريب يتعلق بإدارة الانتخابات البرلمانية.

هاء- الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين

٣١- ذكر معظم المستجيبين أن حقوق الإنسان مدرجة في تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وفي إيطاليا، وقّعت وزارة الداخلية مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية لشؤون الطفولة والمراهقة بغية تعزيز أنشطة التدريب ذات الصلة الموجهة إلى قوات الشرطة، حيث يتلقى أفراد الشرطة الوطنية على جميع المستويات تدريباً يتعلق بمسائل حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، علاوة على التدريب في مجال أساليب التحقيق في حالات الاعتداء على الأطفال والعنف المنزلي والعنف الجنساني والممارسات التمييزية. وذكرت تركيا أن رؤساء وضباط الشرطة العاملين في مديرية الأمن العام بوزارة الشؤون الداخلية يتلقون تدريباً في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت أكاديمية الشرطة الوطنية التركية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مذكرة تفاهم في عام ٢٠١٦، حيث

يعملان على تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية بغرض معالجة جرائم الكراهية. وفي سلوفينيا، يشارك أفراد الشرطة وموظفو وزارة الداخلية معاً في دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان.

٣٢- وفي المغرب، أدرجت حقوق الإنسان في كل من برامج التدريب قبل الخدمة وأثناء الخدمة لقوات الدرك الملكي، مع تعزيزها بتدابير أخرى، مثل تنظيم دورات تدريب مواضيعية، ونشر الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك *ميثاق الأخلاق والسلوك* لسنة ٢٠١٥، وغيره من التوجيهات، وإجراء عمليات تفتيش منتظمة. وفي عام ٢٠١٦، استعرضت المديرية العامة للأمن الوطني برنامج تدريب قوات الشرطة قبل الخدمة في مجال حقوق الإنسان، بهدف ترقيته، وواصلت برنامجها للتدريب في مجال حقوق الإنسان أثناء الخدمة، مصحوباً بنشر توجيهات سياساتية بشأن حقوق الإنسان. وتتلقى قوات الأمن الأخرى، وبخاصة القوات المساعدة، دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، ينصب تركيزها على الجوانب التكتيكية والفنية المتعلقة بحقوق الإنسان في عمل الشرطة، علاوة على دورات مواضيعية يجري تنظيمها بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة، مثل المنظمة الدولية للهجرة، فيما يتعلق بالاتجار بالبشر. وفي بولندا، يدْمَج جوهر حقوق الإنسان في جميع مراحل تدريب الشرطة، بما في ذلك التدريب الأساسي، والتدريب على المستوى الجامعي، وتنظَّم دورات تدريب تخصصي وتدريب أثناء الخدمة، بالإضافة إلى تنفيذ برامج مواضيعية، مثل برامج مكافحة جرائم الكراهية والتمييز ومنع إساءة استعمال السلطة من قبل قوات الشرطة وتعزيز المساواة. وفي أذربيجان، أبلغ مفوض حقوق الإنسان عن تعاون وثيق في مجال حقوق الإنسان مع أكاديمية الشرطة. وأشار المعهد الهولندي لحقوق الإنسان إلى أن أكاديمية الشرطة الهولندية لا تملك نماذج مكرسة تحديداً لحقوق الإنسان، إلا أن الكثير من البرامج الخاصة بتثقيف من يطمحون في الانضمام إلى قوات الشرطة تعالج في أحيان كثيرة مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، مثل حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين أو ضحايا الاتجار بالبشر. ووفرت مؤسسة آن فرانك أيضاً دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين في قوات الشرطة والبلديات.

٣٣- وتضمنت عدة تقارير ورقات بشأن تدريب موظفي السجون في مجال حقوق الإنسان. وأنجزت لجنة حقوق الإنسان في أوغندا أنشطة لتدريب أفراد قوات الشرطة وقوات الدفاع الشعبي وموظفي دائرة السجون وأفراد وكالة الأمن الداخلي في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على معايير حقوق الإنسان ذات الصلة بعمل تلك الوكالات، بما في ذلك توفير الضمانات أثناء الاعتقال والاحتجاز، وتعزيز المبادئ التي تحكم استخدام القوة، وحظر التعذيب. وأبلغ مفوض حقوق الإنسان في أذربيجان بأن موظفي دائرة السجون التابعة لوزارة العدل، بمن فيهم الموظفون الطبيون، تلقوا تدريباً في مجال حقوق الإنسان. وفي تركيا، يخضع موظفو السجون وأفراد الدرك بانتظام للتدريب في مجال حقوق الإنسان، وتتاح لهم فرصة المشاركة في المؤتمرات ذات الصلة. وفي إسرائيل، تشكل حقوق الإنسان أحد عناصر التدريب العام لموظفي السجون، بجانب تدريسها لأفراد ومراقبي السجون من خلال دورات قائمة بذاتها. وسلطت النيابة العامة في غواتيمالا الضوء على عدد من دورات التدريب على حقوق الإنسان لأفراد قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية وموظفي نظام السجون، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

٣٤- ولأغراض التصدي لتزايد حركة المهاجرين واللاجئين، عمدت عدة بلدان إلى توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لحرس الحدود وخفر السواحل، بالتعاون مع منظمات دولية في أحيان كثيرة. ووفرت تركيا برامج لتدريب جميع أفراد خفر السواحل على حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين واللاجئين وعلى توفير الحماية للفئات الضعيفة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. وفي إسرائيل، يتلقى موظفو هيئة السكان والهجرة والحدود دورة تدريب مدتها أربعة أسابيع بشأن اللاجئين وملتمسي اللجوء، وتشمل تلك الدورة مواضيع حقوق الإنسان. وجرى إعداد تلك الدورة بالاشتراك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والجمعية العبرية لمساعدة المهاجرين ووزارة الأمن الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي مصر، نفذ المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورات لتدريب أفراد الشرطة وموظفي الهجرة في مجالات حقوق الإنسان والأثر الاجتماعي والنفسي للاتجار بالبشر.

واو- العسكريون

٣٥- أبلغت عدة بلدان عن توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للعسكريين. وتشكل مسائل حماية حقوق الإنسان في إيطاليا جزءاً من التدريب الإلزامي لأفراد الجيش قبل الخدمة وفي أثنائها. ونظم مفوض حقوق الإنسان في أذربيجان أنشطة تدريبية للوحدات العسكرية ومؤسسات وزارات الدفاع والشؤون الداخلية وحالات الطوارئ، علاوة على أنشطة تدريب داخل الأكاديميات العسكرية. ونظَّمت صربيا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورة تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للطلاب الحربين في الأكاديمية العسكرية وأدمجت التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهجها. وفي بولندا، تولي وزارة الدفاع الوطني اهتماماً خاصاً لتوفير التدريب في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة في سياق النزاعات المسلحة، وفي مجالي حماية المدنيين وقانون اللاجئين. وفي إسرائيل، ينصب اهتمام أنشطة تدريب العسكريين على حقوق الإنسان، وقانون النزاعات المسلحة، وممارسات الاعتقال والاحتجاز، والالتزامات القانونية تجاه المدنيين. ووفرت لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان، في إطار مذكرة تفاهم وقعتها في عام ٢٠١٦ مع وزارة الدفاع وجامعة الدفاع الوطني الأفغانية، التدريب على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لأساتذة وطلاب الجامعات، وستمنح الأولوية لإدماج القانون الدولي لحقوق الإنسان في مناهج الجامعة. وفي جمهورية كوريا، التي شهدت مؤخراً زيادة في عدد حوادث إطلاق النار والانتحار في صفوف العسكريين، نظمَّت لجنة حقوق الإنسان دورة تدريبية لأفراد الجيش والقوات البحرية والجوية بغية تعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل المؤسسة العسكرية. وفي غواتيمالا نظمت النيابة العامة عدداً كبيراً من الدورات التدريبية للأفراد العسكريين والإدارات الحكومية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومعهد التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومركز البحوث والتدريب ودعم المرأة.

ثالثاً- إجراءات اتخذت على الصعيد الوطني لتعزيز تدريب الإعلاميين والصحفيين في مجال حقوق الإنسان

٣٦- أبلغ مستجيبون مختلفون عن اتخاذ إجراءات لتشجيع تدريب الإعلاميين والصحفيين في مجال حقوق الإنسان. وأشارت ألمانيا إلى برامج تدريبية بشأن دور وسائط الإعلام في تعزيز الشفافية وحرية التعبير والحصول على المعلومات، وبشأن الإبلاغ عن مسائل حقوق الإنسان

وأخلاقيات مهنة الصحافة، ووفرت الدعم لوسائط الإعلام في مجال اعتماد مبادئ توجيهية بشأن أخلاقيات المهنة. وفي المكسيك، تولت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إدارة برنامج عن انتهاك حقوق الإنسان من قِبل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مستندة في ذلك إلى التشريعات الوطنية. وعلاوة على معالجة حالات محددة، عملت اللجنة مع المؤسسات الأكاديمية والمهنية الوطنية، بما في ذلك لجنة الصحافة الوطنية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الوطنية، على تنفيذ إجراءات وقائية، بما في ذلك أنشطة تدريب وأنشطة أخرى ذات صلة موجهة إلى الصحفيين والموظفين المدنيين وأساتذة الجامعات والطلاب وأصحاب المهن القانونية والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وعامة الجمهور. وقد طور ديوان أمين المظالم في إكوادور منهجية لتحليل عمل وسائط الإعلام وما يترتب عليه من تأثير على حقوق الإنسان، من خلال حلقة دراسية دولية ضمت نحو ٣٠ فرداً من العاملين في وسائط الإعلام والموظفين المختصين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وجرى من ثم تكييف المنهجية للاستخدام في البلد. ونظم الديوان أيضاً، بالتعاون مع المفوضية السامية، حملة لإذكاء الإحساس بالكرامة، اشتملت على سلسلة من الدورات التدريبية للإعلاميين والصحفيين على نطاق البلد؛ واستخدَمت الدورات، التي تركز اهتمامها على مكافحة التمييز والعنف، منهجيات تشاركية بجانب تحليل دراسات حالات إفرادية ومنتجات إعلامية.

٣٧- وقدمت وزارة الثقافة في سلوفينيا الدعم لجمعية صحفيي سلوفينيا في مجال توفير التدريب بشأن مسائل تشمل أخلاقيات مهنة الصحافة والإبلاغ عن شؤون الفئات الضعيفة، التي تشمل النساء ضحايا العنف. ويعتزم المغرب أن ينظم دورة تدريبية للإعلاميين، في عام ٢٠١٧، في شراكة مع وزارة العدل واليونسكو ومجلس أوروبا. ووفرت قطر الدعم، من خلال مركز الدوحة لحرية الإعلام، للذين تعرضوا لإساءة المعاملة بسبب أنشطتهم المهنية من الصحفيين ومنظمات وسائط الإعلام. وشمل هذا الدعم التدريب على مسائل كفالة أمن وسلامة للصحفيين العاملين في مناطق النزاعات، أو حيث يكون الحق في حرية الرأي والتعبير عرضة للمخاطر. وأعد المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان مخططاً يحدد احتياجات تدريب الصحفيين في مجال حقوق الإنسان في الدانمرك، واجتمع مع اتحاد الصحفيين الدانمركيين لمناقشة تلك المسألة.

٣٨- وأبلغ بعض المستجيبين عن برامج تدريب على المستوى الجامعي. وتوفر بعض الجامعات في الأرجنتين دراسات على المستويين الجامعي وفوق الجامعي في مجالي الاتصالات وحقوق الإنسان، علاوة على عقد حلقات دراسية وإطلاق مبادرات أخرى للصحفيين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والسلطات الحكومية. وفي المغرب، أدرجت موضوعات حقوق الإنسان في المناهج الدراسية على كل من مستوى الأساس ومستوى درجة الماجستير في المعهد العالي للإعلام والاتصال، الذي يدرب الإعلاميين.

٣٩- وقد طوّر بعض المستجيبين مواد تدريب ذات صلة. وعلى سبيل المثال، أعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا كتباً مدرسية وخططاً لعقد دورات لتدريب الإعلاميين والصحفيين، بما في ذلك إصدار "دليل الصحافة وحقوق الإنسان" وإعداد أنشطة تدريب ذات صلة، في عام ٢٠١٦. وقد نظمت اللجنة أيضاً للصحفيين، منذ عام ٢٠١٠، مؤتمراً سنوياً لحقوق الإنسان بغرض زيادة الوعي بدورهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٠- وأبلغ بعض المستجيبين عن مبادرات يتركز اهتمامها على تعزيز الحوار والتعاون بين وسائط الإعلام والجهات الفاعلة الأخرى. وفي الفلبين، وقَّعت لجنة حقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع مجلس استعراض وتصنيف الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية، بغية تطوير مواد لتدريب الإعلاميين في مجال حقوق الإنسان. وبدأت اللجنة بتنظيم مناقشات مركَّزة مع أفرقة من الإعلاميين وممثلي الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية، من أجل تحديد الأولويات وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة. ونظمت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان بالاشتراك مع مفوض حقوق الإنسان في أذربيجان، مؤتمرات لتشجيع الحوار بين الصحفيين الوطنيين والدوليين وأساتذة الجامعات والمسؤولين الحكوميين المحليين، بشأن المسائل المتصلة بحرية التعبير وتحديات حقوق الإنسان التي يواجهها الإعلاميون. وفي المغرب، بدأت وزارة الثقافة والاتصال، في عام ٢٠١٢، حواراً بشأن أنشطة الاتصال والإعلام، مع رابطات وسائط الإعلام المهنية وائتلاف عريض من المنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وشرعت في عملية تحسين للتشريعات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير.

٤١- وأشار بعض المستجيبين إلى ضرورة توعية الصحفيين باعتبارات حقوق الإنسان عند الإبلاغ عن المسائل المتعلقة بالفئات الضعيفة. ودعم مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في صربيا ٥٩ منظمة من منظمات المجتمع المدني في تنفيذ السياسات الوطنية لمكافحة التمييز من خلال مشاريع تستهدف شركات الإعلام والصحفيين المعنيين بالإبلاغ عن حقوق الإنسان وعن فئات اجتماعية محددة. ودعمت وزارة الثقافة والإعلام أيضاً مشاريع لتدريب الصحفيين التابعين لوسائط الإعلام المحلية في ما يتعلق بالإبلاغ عن حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين المعايير المهنية والأخلاقية المتعلقة بالإبلاغ عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت رابطة الصحفيين في صربيا، بالتعاون مع اليونيسيف، دورة بشأن دعم إدماج أطفال الفئات الضعيفة في نظام التعليم عن طريق التغطية الإعلامية. وساعدت ألمانيا ٢٧٠ من منافذ وسائط الإعلام المجتمعية في ٢٠ بلداً على تعزيز حرية التعبير وفرص الحصول على المعلومات للفئات الضعيفة، ودربت ١ ٤٠٠ فرد من المواطنين ليصبحوا صحفيين مجتمعيين، وقدمت الدعم في الجامعات المحلية لبرامج التدريب التي تركز على حقوق الإنسان الخاصة بالصحفيين العاملين في المناطق الريفية.

٤٢- وفي ما يخص اللاجئين والمهاجرين، نظمت الأمانة العامة للإعلام والاتصالات في اليونان أنشطة تدريبية بشأن حقوق اللاجئين لخدمات وسائط الإعلام والاتصالات، بما في ذلك حماية حقوق أطفال اللاجئين في وسائط الإعلام. وسلطت سلوفينيا الضوء على عمل معهد السلام، وهو منظمة غير حكومية تقدم إحاطات إعلامية للصحفيين بشأن حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين والمهاجرين. وفي هنغاريا، عمل مكتب المفوض المعني بالحقوق الأساسية مع مركز الشباب الأوروبي بمجلس أوروبا على تدريب الصحفيين الشباب بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء، من خلال حلقة دراسية دولية بعنوان "تنوع الأصوات". وعلاوة على ذلك، دعمت ألمانيا مشاريع إعلامية خاصة بالناس الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، بغية تمكينهم من الوصول إلى المنابر الرقمية المجتمعية من أجل تبادل المعلومات والأخبار والمواد التثقيفية.

٤٣- وعالجت أنشطة التدريب مسألة المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، وقّعت الأمانة العامة للإعلام والاتصالات في اليونان مذكرة تعاون مع مركز بحوث المساواة بين الجنسين من أجل العمل معاً على تعزيز المساواة بين الجنسين في وسائط الإعلام، وبخاصة عن طريق

استقصاء القوالب النمطية الجنسانية في وسائط الإعلام اليونانية، وإعداد كتيب إرشادي للإعلاميين يعالج مسائل التمثيل العادل وإشراك الجنسين معاً في عمليات الإبلاغ وإعداد المواد لوسائط الإعلام، وتنفيذ أنشطة لتدريب المهنيين المختصين في مجالي عدم التمييز والمساواة. ومن المجالات المواضيعية الأخرى التي ذكرها المستجيبون احترام حقوق الإنسان أثناء تغطية النزاعات؛ حيث قام مركز الدوحة لحرية الإعلام في قطر بتدريب صحفيين من العاملين في مناطق النزاعات، ودعمت ألمانيا ١٨١ منظمة إعلامية في ١٠ بلدان، في ما يتصل بتعزيز مراعاة السياقات المحلية عند الإبلاغ عن النزاعات والأزمات.

رابعاً- استنتاجات

٤٤- يتضح من المعلومات الملخصة في هذا التقرير عن أن جهوداً كبيرة قد بذلت في بعض البلدان، منذ عام ٢٠١٥، في ما يتصل بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، سواء في إطار الاستراتيجيات التي يجري إعدادها في السياق المحدد للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، أو خارج ذلك الإطار.

٤٥- ويمكن تحديد عدد من التطورات الإيجابية في ذلك الصدد. فعلى سبيل المثال، اعتمدت نظم التعليم استراتيجيات قطاعية شاملة في مجال حقوق الإنسان، في الحالات التي تتعدى فيها الإجراءات التي تتخذ في أحيان كثيرة في سياق إصلاح تلك النظم، مسألة وضع المناهج الدراسية لتعالج سياسات تثقيف وتدريب المعلمين وغيرهم من موظفي قطاع التعليم في مجال حقوق الإنسان، وتطوير الأنشطة والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان خارج إطار تلك المناهج. وعلاوة على ذلك، بذِلت بعض جهود التدريب في مجال حقوق الإنسان ضمن استراتيجيات أوسع نطاقاً لمعالجة مسائل حقوق الإنسان في سياقات محددة، تشتمل على بؤر تركيز مواضيعية مشتركة (مثل الهجرة والشؤون الجنسانية والتنوع)، مع استخدام منهجيات تشاركية وأخرى تتمحور حول المتعلمين. ويبدو أن التعاون وسط الجهات الوطنية الفاعلة – مثل الكيانات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية – وبين تلك الجهات والمنظمات الإقليمية والدولية، صار سمة منتظمة وواعدة.

٤٦- وشملت التحديات التي ظهرت من خلال الردود، ولا سيما فيما يتعلق بتدريب الفئات المهنية، تنفيذ مبادرات تدريب مخصصة في مقابل الاستراتيجيات العامة والتقييم غير المناسب وعمليات متابعة التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن تدريب الإعلاميين والصحفيين المتعلق بحقوق الإنسان أقل تطوراً بالمقارنة مع تثقيف المتلقين الآخرين ذي الطابع "التقليدي" الأوضح، مثل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛ وأشار المستجيبون بوجه خاص، في هذا الصدد، إلى قصور السياسات الوطنية وحددوا بعض الجهات المسؤولة.

٤٧- ومن المهم، عند هذه النقطة في منتصف مدة المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي، أن نتعلم من الممارسات الجيدة المبينة أعلاه ونستفيد منها، وأن نواصل استخدام خطة عمل البرنامج العالمي (A/HRC/27/28) بصفة توجيهات منهجية ونقاط مرجعية لدعم تقييم المنجزات واتخاذ مزيد من الإجراءات.

المرفق

قائمة المستجيبين

الحكومات	*المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان*
الاتحاد الروسي	أذربيجان
إسرائيل	الأرجنتين
ألمانيا	أفغانستان
أوروغواي	إكوادور
إيطاليا	أوغندا
البوسنة والهرسك	جمهورية كوريا
بولندا	الدانمرك
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	سلوفاكيا
تركيا	غواتيمالا
سلوفينيا	الفلبين
شيلي	فنلندا
صربيا	مصر
قطر	المكسيك
مصر	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
المغرب	نيكاراغوا
المكسيك	الهند
موناكو	هنغاريا
ناميبيا	هولندا
هندوراس	
اليونان	